Ref: PRS 2021/03/1022 24.03.2021

اليوم الدولي للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاحترام كرامة الضحايا (24 آذار/مارس)[1]

للحق في معرفة الحقيقة أهمية محورية في إنهاء الإفلات من العقاب، بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن تحذير الآخرين من أنّ الانتهاكات المرتكبة لا يمكن أن تبقى طويلا في الخفاء، ووعيا بارتباط الحق في معرفة الحقيقة بحقوق أخرى على غرار؛ الحقّ في الوصول إلى المعلومة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في جبر الضرر، والحقّ في الهوية، والحق في الحصول على إنصاف فعّال.

ونظراً لهذه الأهمية المحورية، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة[2] في 21 ديسمبر 2010، يوم 24 مارس[3] "يومًا دوليًا للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاحترام كرامة الضحايا". ويمر هذا اليوم في ليبيا على الضحايا وذويهم وكل المدافعين عن حقوق الإنسان والمطالبين بكشف الحقيقة يوماً آخر من تنامي ظاهرة الإفلات من العقاب.

يمر هذا اليوم ولا تزال الغالبية العظمى من الانتهاكات الجسيمة في ليبيا تمر بدون أي تحقيقات، والذي ربما هو السبب الرئيس في تنامي الانتهاكات، مما يُحَمِّل كل هذه الحكومات والسلطات التي حكمت ليبيا منذ انقلاب 1 سبتمبر 1969، مسؤولية فشلها الذريع في القيام بواجبها في حماية سكان ليبيا، مواطنين ووافدين.

التضامن، وبعد تذكيرها بهذا اليوم الدولي، تجدد مطالبتها للسلطات في ليبيا بالكشف عن نتائج التحقيقات في كل الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي يرتقي بعضها لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومنها وعلى سبيل المثال لا الحصر:

1. الكشف بشكل رسمي ومن جهة مسؤولة عن مصير ضحايا مذبحة سجن أبو سليم، لماذا التعطيل في قضية مذبحة سجن أبو سليم[4]؟ ولماذا لا تنظر المحكمة العليا في الطعون في حكم محكمة استئناف في القضية رغم مضي أكثر من عام[5]؟
2. تحديد مصير المئات من ضحايا الاختفاء القسري على يد أجهزة النظام السابق ومصير جثامين ضحايا الإعدامات الصورية،
3. الإعلان عن نتائج التحقيقات في مذبحة غرغور[6]، والتي وقعت بتاريخ 15 نوفمبر 2013، والتي راح ضحيتها 47 شخص وإصابة 518 آخرين،

4. الإعلان عن نتائج التحقيق في جريمة قتل[7] سجناء مفرج عنهم من سجن "الرويمي"، بتاريخ 10 يونيو 2016 في العاصمة طرابلس، والذين بلغ عددهم إثني عشر سجين وجدوا جثث في مكب للنفايات ووعد النائب العام بفتح تحقيق ولم يصدر شي،

5. الكشف عن نتائج التحقيقات في مقتل العشرات في مدينة بنغازي، والذين وجدت جثثهم في مكبات النفايات، منها: أربعة عشر ضحية في منطقة الليثي[8]، وعشرة ضحايا في منطقة شبنة[9]، والقتل خارج نطاق القضاء لستة وثلاثون ضحية في منطقة الأبيار[10]، ولعشرين ضحية في منطقة قنفوده[11]، ولعشرة ضحايا آخرين أمام مسجد بيعة الرضوان[12]،

6. نشر نتائج التحقيقات في الجرائم الإرهابية التي حصدت عشرات الأرواح في أماكن متفرقة من ليبيا، منها: تفجير الثانوية الفنية العسكرية[13] في بنغازي والذي أودى بحياة تسعة أشخاص وجرح سبع عشرة آخرين، وتفجير مركز تدريب خفر السواحل في زليتن[14] والذي أودى بحياة 67 ضحية وخلف قرابة 100 جريح، وتفجير مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات[15] في طرابلس والذي أودى بحياة إثني عشر ضحية، والتفجيرات في بلدة القبة[16] والذي أودى بحياة قرابة أربعين ضحية ونحو سبعين جريحا،

7. الإعلان عن نتائج التحقيقات في الهجوم على قاعدة براك الشاطي[17] والذي راح ضحيته ما لا يقل عن مائة شخص بينهم مدنيين. منذ مايو 2017 استكفت الحكومة بإقالة وزير الدفاع المفوض ولم تصدر أي نتائج تحقيقات،

8. الكشف عن نتائج التحقيقات في الاعتداء على دار الرعاية الاجتماعية[18] للبنات في مدينة بنغازي، والتي وقعت في سبتمبر 2018،

9. الكشف عن نتائج التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق المهاجرين غير النظاميين، من تعذيب والمعاملة المهينة والاستغلال. والكشف عن نتائج التحقيق في جريمة القتل الجماعي في بلدة مزده[19] في مايو 2020 والذي أودى بحياة 30 مهاجر وجرح 10 آخرين، ونتائج التحقيق في مزاعم جريمة قتل عمد[20] راح ضحيتها مهاجرين غير نظاميين ووجدت جثامينهم في "غابة الفنار" بالقرب من مدينة صبراته وعليها آثار إطلاق نار، و

10. الإعلان عن نتائج التحقيق في جرائم العقاب الجماعي[21] التي ارتكبتها الأطراف المختلفة منذ فبراير 2011، بدءاً بما ارتكبته قوات وكتائب النظام السابق في الأشهر الأولى من الثورة وإلى آخرها التي ارتكبتها الجماعات الموالية لما يسمى "عملية الكرامة" في مدينة درنة ومدينة مرزق ومدينة ترهونة.

توصيات:

- تدعو منظمة التضامن السلطات الليبية أن يتحملوا مسؤولياتهم ويفوا بوعودهم التي يكررونها، وأن يتذكروا أنهم بحكم وجودهم في هذه المواقع، أنهم مسؤولون مسؤولية كاملة عن إنفاذ القانون، والحفاظ على حقوق الناس، وإنصاف الضحايا، وأول ما يُنصف به الضحايا هو الكشف عن الحقيقة،
- تطالب وزارة العدل بأن تكون أكثر متابعة وإحاطة بكل ما يحدث وأن يجد فيها طالبي العدالة والإنصاف ضالتهم عند اللجوء لها،

- ❖ تطالب مكتب النائب العام بالقيام بواجبه وفتح تحقيقات في جرائم العقاب الجماعي وجرائم القتل خارج نطاق القضاء[22]، من وخطف وقتل وتهجير واعتداء على الأملاك، و
- ❖ توصي أهالي الضحايا وأقاربهم أن يستمروا في المطالبة بالكشف عن الحقيقة، وأن يكونوا أكثر تفاعل وإلحاح في التواصل مع الجهات الحكومية والمنظمات الحقوقية والإنسانية، المحلية والدولية، للمناصرة والمساهمة في كشف الحقيقة.

إن الحق في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان هو حق غير قابل للتصرف ومستقل، ويرتبط بمسؤولية الدولة لحماية وضمان حقوق الإنسان وإجراء تحقيقات فعالة وضمان الانتصاف والتعويض الفعالين.

إن الحق في معرفة الحقيقة في سياق الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتجاوزات الجسيمة للقانون الإنساني يعني معرفة ماذا حدث لضحايا الإعدام بلا محاكمة والاختفاء القسري، والأشخاص المفقودون، والأطفال المختطفون، وضحايا التعذيب، ومعرفة ماذا حدث لأقاربهم. ويعني الحق في معرفة الحقيقة، ضمنا، معرفة الحقيقة كاملة ودون نقصان في ما يتعلق بالوقائع التي يكشف عنها، والظروف المحددة التي أحاطت بها، ومن شارك فيها، بما في ذلك معرفة الظروف التي وقعت فيها الانتهاكات، وكذلك أسبابها.

إن معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتجاوزات الجسيمة للقانون الإنساني تهدف إلى توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا وذويهم واستعادة كرامتهم واستقرار وأمن مجتمعاتهم.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا

---

[1] الأمم المتحدة: "اليوم الدولي للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاحترام كرامة الضحايا (24 آذار/مارس)".

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة: "إعلان يوم 24 آذار/مارس يوما دوليا للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاحترام كرامة الضحايا [A/RES/65/196]".

[3] اختارت الأمم المتحدة تاريخ 24 مارس إحياءً لذكرى المونسنيور أوسكار أرنولفو روميرو، الذي قُتل في 24 آذار/مارس 1980. وشارك المونسينيور روميرو بنشاط في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان للأفراد الأكثر ضعفا في السلفادور.

[4] التضامن لحقوق الإنسان: "مذبحة سجن أبو سليم 22 عاما مضت على مقتل 1161 سجين في أسوأ عملية قتل جماعي في تاريخ ليبيا ولم تتحقق العدالة بعد"، 29 يونيو 2018. التضامن لحقوق الإنسان: "مذبحة سجن أبو سليم"، 29 يونيو 2019. التضامن لحقوق الإنسان: "قوائم ضحايا مذبحة سجن أبو سليم، طرابلس، ليبيا، 30 يونيو 2017.

[5] التضامن لحقوق الإنسان: "قضية مذبحة سجن بو سليم، بعد 24 عاماً من الانتظار، إخفاق ذريع في تحقيق العدالة"، 29 يونيو 2020.

[6] الجزيرة نت: "47 قتيلا حصيلة أحداث "غرغور" في ليبيا"، 18 نوفمبر 2013.

[7] التضامن لحقوق الإنسان: "التضامن تستنكر جريمة قتل السجناء المفرج عنهم من سجن الرويمي وتعتبرها جريمة قتل خارج نطاق القضاء"، 13 يونيو 2016.

[8] التضامن لحقوق الإنسان: "جريمة حرب: قتل أربعة عشرة ضحية خارج نطاق القضاء"، 1 أغسطس 2016.

[9] التضامن لحقوق الإنسان: "جريمة جديدة من سلسلة جرائم القتل خارج نطاق القضاء"، 31 أكتوبر 2016.

[10] التضامن لحقوق الإنسان: "بيان بشأن جريمة إعدام خارج نطاق القضاء لستة وثلاثين مواطن في منطقة الأبيار"، 30 أكتوبر 2017.

[11] ليبيا الخبر: "الورفلي يظهر في تسجيل جديد يقوم فيه بإعدام 20 شخصا في بنغازي"، 23 يوليو 2017.

[12] منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "بيان بشأن جرائم القتل خارج نطاق القضاء في مدينة بنغازي"، 31 يناير 2018.

[13] قناة الحرة: "ليبيا.. قتلى وجرحى في تفجير مزدوج في بنغازي"، 17 مارس 2014.

[14] الجزيرة نت: "عشرات الضحايا بتفجير زليتن وطرابلس تعلن الحداد"، 7 يناير 2016.

[15] هيئة الإذاعة البريطانية (BBC): "مقتل 12 شخصا في هجوم انتحاري على مفوضية الانتخابات في ليبيا"، 2 مايو 2018. والهجوم على مقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، والذي أودى بحياة شخصين وجرح عشرة، قناة فرنسا 24: "ليبيا: قتلى وجرحى في هجوم استهدف مقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس"، 10 سبتمبر 2019. وكذلك الهجوم على مقر وزارة الخارجية في طرابلس الذي خلف 3 قتلى و10 جرحى، فرنسا 24: "ليبيا: هجوم انتحاري يستهدف وزارة الخارجية في طرابلس"، 25 ديسمبر 2018.

[16] الجزيرة نت: "تنظيم الدولة يتبنى تفجيرات القبة وقوات حفتر تقصف درنة"، 20 فبراير 2015.

[17] التضامن لحقوق الإنسان: "التضامن لحقوق الإنسان تطالب بتحقيق دولي مستقل في الهجوم على قاعدة براك الشاطي"، 24 مايو 2017.

[18] بوابة الوسط: "تشكيل لجنة للتحقيق في واقعة الاعتداء على دار الرعاية للبنات في بنغازي"، 28 سبتمبر 2018.

[19] منظمة التضامن لحقوق لإنسان: "اثنان وأربعون منظمة حقوقية ليبية تطالب بالتحقيق في جريمة القتل الجماعي للمهاجرين في مزده"، 31 مايو 2020.

[20] موقع "إيوان ليبيا": "أمن صبراتة تحقق في جريمة قتل مهاجرين، وتكشف عن عملية دفن جثث بطريقة غير صحيحة"، 9 مارس 2017.

[21] عدم قيام السلطات الليبية المتعاقبة بالتصدي لجرائم العقاب الجماعي وملاحقة مرتكبيها، هو السبب الرئيس، ليس فقط وراء تنامي هذه الجرائم وازديادها، بل وفي تمادي أطراف عديدة، منهم شخصيات رسمية منتخبة، على التحريض العلني والدعوة في العلن لارتكاب المزيد منها.

[22] لم يصدر عن مكتب النائب العام أنه قام بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبها النقيب محمود الورفلي، والتي صدرت بخصوصها فيها مذكرتي اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية ضد الورفلي.